

Distr.
GENERALA/38/152
E/1983/38

11 April 1983

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لسنة ١٩٨٣
المساعدة الاقتصادية والانسانية الخاصة
والمساعدة الفوئية في حالات الكوارث

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٨١ (ج) من القائمة الاولى*
المساعدة الاقتصادية الخاصة الفوئية
في حالات الكوارث

تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ،
على المديين المتوسط والطويل ، في
منطقة السهل السوداني

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٣- ١ مقدمة
٤	٥- ٤ الاجراءات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية.
	الثالث- اختصاصات وطريقة عمل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ؛ صندوق الامم المتحدة الاستئماني لأنشطة منطقة
٥	٩- ٦ السهل السوداني وتعبئة الموارد

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٧	١٠	رابعا - الانشطة الجديدة الاقليمية والوطنية ذات الأولوية ، في مجال الانعاش واعادة التأهيل على المدنيين المتوسط والطويل ، فيما يتعلق بالجفاف ، والتي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني
٧	٣٦-١١	ألف - المشاريع الاقليمية
١٤	٩١-٣٧	باء - المشاريع الوطنية
٣١	٩٩-٩٢	خامسا - اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فسي منطقة السهل ومسائل أخرى

أولا - مقدمة

١ - ظلت نكبة بلدان منطقة السهل السوداني محل نظر مستمر من جانب الجمعية العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى ، منذ عام ١٩٧١ ، وقد أيدت الجمعية العامة مرارا جهود الانعاش واعادة التأهيل ، ذات الصلة بالجفاف ، على المدنيين المتوسط والطويل ، التي تبتذلها بلدان منطقة السهل السوداني ، على كلا الصعيدين الوطني والاقليمي ، وذلك ، في جملة امور ، بحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمصادر المتبرعة المحتملة الاخرى ، فضلا عن اجهزة الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ، على المساعدة في حل المشاكل الملحة التي تفرضها شدة حالات الجفاف في المنطقة . وفي هذا الصدد ، اتخذت الجمعية العامة على وجه الخصوص ، القرارات التالية : ٢٨١٦ (٥ - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٥٩ (٥ - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٥٤ (٥ - ٢٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٥٣ (٥ - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٥١٢ (٥ - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١ / ١٨٠ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢ / ١٥٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣ / ١٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٣٤ / ١٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٣٥ / ٨٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٦ / ٢٠٣ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ٣٧ / ١٦٥ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على وجه الخصوص ، القرارات التالية : ١٧٥٩ (٥ - ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار / مايو ١٩٧٣ ، و ١٧٩٧ (٥ - ٥٥) المؤرخ في ١١ تموز / يوليه ١٩٧٣ ، و ١٨٣٤ (٥ - ٥٦) المؤرخ في ١٤ ايار / مايو ١٩٧٤ ، و ١٨٧٤ (٥ - ٥٧) المؤرخ في ١٦ تموز / يوليه ١٩٧٤ ، و ١٩١٨ (٥ - ٥٨) المؤرخ في ٥ ايار / مايو ١٩٧٥ ، و ٢١٠٣ (٥ - ٦٣) المؤرخ في ٣ اب / اغسطس ١٩٧٧ ، و ٣٧ / ١٩٧٨ المؤرخ في ٢١ تموز / يوليه ١٩٧٨ ، و ٥١ / ١٩٧٩ المؤرخ في ٢ اب / اغسطس ١٩٧٩ ، و ٥١ / ١٩٨٠ المؤرخ في ٢٣ تموز / يوليه ١٩٨٠ ، و ٥٥ / ١٩٨١ المؤرخ في ٢٢ تموز / يوليه ١٩٨١ ، و ٤٩ / ١٩٨٢ المؤرخ في ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

٢ - وهذا التقرير مقدم وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٦٥ / ٣٧ ، الذي رجحت فيه الجمعية العامة من الامين العام ان يواصل تقديم التقارير اليها ، عن طريق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل على المدنيين المتوسط والطويل ، فيما يتعلق بالجفاف في منطقة السهل السوداني .

٣ - ويتناول التقرير، أساسا، الأنشطة التي نفذها مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٢، في اطار الولاية التي تلزمه بدعم برنامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل فيما يتعلق بالجفاف، في بلدان منطقة السهل السوداني الثمانية الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل، وهي تشاد والرأس الاخضر والسنغال وغامبيا وفولتا العليا ومالي وموريتانيا والنيجر. وبغية توفير وصف شامل للحالة يشير التقرير ايضا الى بعض الأنشطة الاكثر اهمية وذات الصلة المباشرة بالموضوع والتي يضطلع بها المكتب في تلك البلدان الثمانية - على اساس وطني او اقليمي - في اطار ولايته التي تقضي بمساعدة بلدان منطقة السهل السوداني في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (A/CONF.74/36، الفصل الاول)؛ (١) ويقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بهذه الولاية بالنيابة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة وفي اطار مشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة.

ثانيا - الاجراءات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية

٤ - قام كل من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته التاسعة والعشرين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٢، والجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين، بالنظر في تقرير الامين العام بشأن تنفيذ البرنامج (A/37/209، و Add.1)، واعتمدا، على التوالي، مقرر مجلس الادارة ٢٧/٨٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ وقرار الجمعية العامة ٣٧/١٦٥ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢.

٥ - واعتمدت الجمعية العامة ايضا عددا من القرارات الاخرى وثيقة الصلة بانشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في مجال برامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل، بما في ذلك القرارات ٣٧/١٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا؛ و٣٧/٢١٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني؛ و٣٧/٢١٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة؛ و٣٧/٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح اقل

البلدان نموا؛ و٣٧/٢٣٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية؛ و٣٧/٢٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حالة الاغذية والزراعة في افريقيا؛ و٣٧/٢٤٦ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن السنة الدولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للاغذية والزراعة في افريقيا؛ و٣٧/٢٥٠ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن التنفيذ الفوري لبرنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ و٣٧/٢٥١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية. واعتمدت الجمعية العامة ايضا القرارات ٣٧/١٥٥ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى تشاد (انظر الفقرة ٤٣ ادناه)، و٣٧/١٥٢ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تقديم المساعدة الى الرأس الأخضر، (انظر الفقرة ٣٧ ادناه)، و٣٧/١٥٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تقديم المساعدة الى غامبيا (انظر الفقرة ٤٨ ادناه).

ثالثا - اختصاصات وطريقة عمل مكتب الامم المتحدة

لمنطقة السهل السوداني؛ صندوق الامم

المتحدة الاستثماني لانشطة منطقة

السهل السوداني وتعبئة الموارد

٦ - وردت بالتفصيل، في تقرير الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين (A/36/208، الفقرات ١٢-٢٨)، اختصاصات وطريقة عمل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني، والمعلومات الاساسية، والظروف التي ادت الى انشائه، فضلا عن المعلومات المتعلقة بأساليب وكيفيات انشطة تعبئة الموارد التي يضطلع بها المكتب وعن عمليات صندوق الامم المتحدة الاستثماني لانشطة منطقة السهل السوداني، (٢) ولن يتكرر ذكرها في هذا التقرير.

٧ - وبالإضافة الى ذلك، جرى استعراض مفصل، خلال عام ١٩٨٢، لهيكل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني واختصاصاته وعملياته وادائه الشامل، وذلك من قبل وحدة التفتيش المشتركة، التي سيعرض التقرير الذي وضعه نتيجة لذلك، والذي ينبغي قراءته بالاقتران مع هذه الوثيقة، على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين.

٨ - وقد حدث، نتيجة القدرة التشغيلية المتزايدة لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وديناميات تخطيط وتنفيذ المشاريع، ان ازداد عدد المشاريع التي

يدعمها المكتب في اطار ولاية الانعاش واعادة التأهيل فيما يتعلق بالجفاف ، منذ عام ١٩٧٥ ، من ٥٢ مشروعا (٢١ مشروعا اقليميا و ٣١ مشروعا وطنيا) ، تبلغ تكاليفها حوالي ١٥٣ مليون دولار ، (٣) الى ١٢٩ مشروعا (٣٢ مشروعا اقليميا و ٩٧ مشروعا وطنيا) ، تتطلب تمويلا اجماليا يبلغ ٧٠١ مليون دولار تقريبا . وقد اتيح ، بحلول اوائل عام ١٩٨٣ ، ما يقرب من ٤٣١ مليون دولار من جهات مختلفة ، بما في ذلك مصادر ثنائية ومتعددة الاطراف ؛ وتم تقديم ما يزيد عن ٦٠ مليون دولار من هذا المبلغ مساهمة من قبل الصندوق الاستئماني وعن طريقه .

٩ - وفي عام ١٩٨٢ عبا مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ١٤٧٧ ملايين دولار لتمويل مشاريع الانعاش واعادة التأهيل ذات الاولوية المتعلقة بالجفاف والتي تقوم به حكومات الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ؛ وبالإضافة الى ذلك ، عبا مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، ١٣٤٤ ملايين دولار لمشاريع مكافحة التصحر التي تضطلع بها الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة مما يبلغ مجموعه (٢٨١ ملايين دولار . ولا يتضمن ذلك الرقم الموارد المقدمة من حكومات بلدان منطقة السهل .

رابعا - الأنشطة الجديدة الاقليمية والوطنية ذات الأولوية ، نسي
مجال الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط
والطويل ، فيما يتعلق بالجفاف ، والتي يدعمها مكتب
الأم المتحدة لمنطقة السهل السوداني

١٠ - ترد ، على نحو مفصل ، في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (A/37/209 ، الفقرات ١٦-٢٢) ، المعلومات الأساسية الشاملة واللحاحات القطاعية المختصرة عن المشاريع التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، ولن يتكرر ذكرها في هذا التقرير .

ألف - المشاريع الاقليمية

١ - شق وتحسين وصيانة شبكة طرق فرعية تصلح لجميع الأحوال الجوية

١١ - ان برنامج شق وتحسين وصيانة شبكة تمتد الى جميع أنحاء الاقليم من الطرق الثانوية التي تصلح لجميع الأحوال الجوية في منطقة السهل ، الذي ينفذه مكتب تنفيذ المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يشغل مكانة بارزة خاصة فيما بين الأنشطة الاقليمية التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وتربو التكاليف المقدرة لهذا البرنامج ، الذي يشمل أكثر من ٥٠٠٠ كيلو متر من الطرق ، على ٢٠٣ ملايين دولار (بأسعار عام ١٩٨٢) .

١٢ - وقد تم الحصول فعلا على مبلغ ١٢٣ مليون دولار من هذا المبلغ ، من أجل تنفيذ ما يزيد عن ٣٠٠٠ كيلو متر من الطرق ، أما عن طريق الترتيبات الشائبة أو متعددة الأطراف المباشرة - وقد أدى هذا الاختيار بالفعل الى شق ما يزيد عن ٤٠٠ كيلو متر من الطرق - واما عن طريق تقديم مساهمات الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة منطقة السهل السوداني . ونسي الحالة الأخيرة ، ورد مبلغ ٨٢٦ ملايين دولار من أجل المشاريع التي تقع تحت المسؤولية المباشرة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ؛ وستتيح هذه الموارد شق ٢١٤٠ كيلومترا من الطرق .

١٣ - وقد تم ، حتى كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، شق ما يقرب من ١٣٠٠ كيلو متر من مجموع هذا عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مع قيام مكتب تنفيذ المشاريع بـ دور الوكالة المنفذة . وسيسمح التمويل الذي مازال متاحا بشق بقية الطرق المتوخاة وطولها ٨٥٠ كيلومترا وذلك خلال الشهر القادم .

١٤ - وقد بينت النتائج ، التي تحققت خلال السنوات الخمس الأخيرة ، كفاءة الهياكل التشغيلية ، التي أنشئت بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في كل بلد من بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، بغية بلوغ أهداف البرنامج بأقل تكلفة ممكنة . وحتى الآن ، يتراوح متوسط تكلفة كل كيلومتر ما بين ٢٥ . ٠٠٠ دولار و ٣٥ . ٠٠٠ دولار ، حسب الأحوال المحلية ، بالنسبة للطريق الصالح طوال العام والذي يبلغ اتساعه ستة أمتار . بيد أن زيادات سعر البضائع والخدمات ، التي يرجح لمسها خلال العامين القادمين ، ستؤثر السى حد بعيد على تكلفة الوحدة المذكورة أعلاه ؛ وتتضمن ميزانيات المشاريع الجارية اعتمادا لمثل هذه الضغوط التضخمية .

١٥ - ويجرى تنفيذ معظم برنامج شق الطرق عن طريق ادارات الأشغال العامة الوطنية ، وهو يتضمن معدات وقطع غيار اقامة الطرق وصيانتها ، وتكاليف شقها وتشغيلها وعناصر التعاون التقني . ويجرى ايلاء اهتمام خاص ، لدى تنفيذ البرنامج ، الى اشتراك الخدمات الوطنية ، على أوسع نطاق ممكن ، في شق الطرق ، وفي المسائل المتعلقة بانشاء مارسات صيانة مستمرة ومنتظمة للطرق الفرعية ، وأنشطة التدريب المتواصلة ، والقيام ، بصفة عامة ، بتعزيز الخدمات الحكومية المسؤولة .

١٦ - وقد أصبح برنامج الطرق الثانوية ، كما سبق القول ، عنصرا هاما في عملية التنمية الشاملة في منطقة السهل ، حيث اكتسبت فعلا الطرق التي تم شقها طابع هياكل أساسية دائمة للنقل في البلدان المعنية وفي الاقليم ككل .

١٧ - وقد عمد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، نظرا للتقدم الكبير الذي أحرزته برنامج الطرق الفرعية منذ بدئه ، ونظرا للحاجة المتزايدة الى حماية وحفظ هذا الاستثمار الهام ، الى أن يبحث بدقة احتياجات الصيانة للبرنامج في عام ١٩٨٢ . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، أوفد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، لهذا الغرض ، بعثة تقييم ميدانية ، تتألف من مهندسي طرق واقتصادى نقل مستقلين رفيعي المستوى . وقامت البعثة ، التي اشتركت فيها منظمة العمل الدولية نظرا لخبرتها في أساليب اقامة الطرق وصيانتها القائمة على كثافة العمل ، بزيارة السنغال وغامبيا وفولتا العليا ومالي والنيجر وذلك من أجل ما يلي :

- (أ) تقييم نوعية ما يؤدي من أعمال ؛
- (ب) تقدير الأحوال الحالية للطرق ، بعد اتمامها بفترة تتراوح بين ستة وثلاث سنوات ؛
- (ج) اجراء تقييم أولي للتأثير الاجتماعي - الاقتصادي على المناطق المعنية الناتج عن افتتاح الطرق ؛
- (د) وضع خطة عملية لصيانة الطرق على المديين المتوسط والطويل ، في ضوء الاعتبار السابقة .

١٨ - ويتضمن التقرير ، الذي قدم بعد اتمام البعثة ، تقييما ايجابيا جدا لمنجزات برنامج شق الطرق وصيانتها ، ولا يرجع ذلك فقط الى الكفاءة التي اقيمت بها هذه الطرق ، بل يرجع أيضا الى ما أحدثه افتتاح هذه الطرق من تأثير اجتماعي - اقتصادي ايجابي واضح على المناطق التي تصل بينها والتي تعبرها . وقد أقرت حكومات البلدان المعنية التقرير في حزيران /يونيه - تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

١٩ - وقد تقرر ، في السياق السابق ونظرا للطلبات العاجلة والمتكررة التي وجهتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل والدول الأعضاء فيها الى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، اعطاء زخم جديد لجهود تعبئة الموارد بغية مواصلة البرنامج وتوسيع نطاقه .

٢٠ - وقد عقد ، تحقيقا لهذه الغاية ، اجتماع للشركاء الحاليين والمقبلين في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ في جنيف . وكان الغرض من هذا الاجتماع استعراض النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن ، والقيام - على أساس مقترحات جديدة تتعلق بتمديد البرنامج ، وتشمل كلاً من شق طرق جديدة وصيانة ما تم شقه منها بالفعل - بتخطيط ما يلزم من أنشطة وأعمال لضمان استمرار القوة الدافعة للبرنامج طوال السنوات الثلاث القادمة .

٢١ - وقد أجرى ، اعدادا لهذا الاجتماع ، استكمال للبرامج القطرية في عام ١٩٨٢ ، ما أدى الى وضع مقترحات اضافية بمشاريع قومية ، تضمنت جميعها تحليلا اجتماعيا - اقتصاديا متعمقا للتأثير المرجح لشق هذه الطرق . وتتعلق مقترحات المشاريع هذه ، أو دراسات الجدوى ، بسبع دول من الدول الثماني الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ؛ وقد تمت تغطية تشاد في شباط/فبراير ١٩٨٣ ببعثة خاصة . وقد عمد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، كذلك ، بناء على طلب مشترك من حكومتي مالي وموريتانيا ، الى أن يمول ، في عام ١٩٨٢ ، دراسة جدوى شق طريق نارا (مالي) - نيمبا (موريتانيا) ، ١٨٥ كيلو مترا (أنظر أيضا الفقرة ٧٠ أدناه) . وسيكون لشق هذا الطريق أهمية حيوية للاقليم ، إذ سيتيح النقل البري بين العاصمتين نواكشوط وباماكو على أساس دائم طوال السنة وسيتميز التجارة بأنواعها الى حد بعيد بين المنطقة الساحلية والأراضي الداخلية . ويستخدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تلك الوثائق الآن لتعبئة موارد اضافية لتنفيذ برنامج الطرق في منطقة السهل .

٢٢ - وقد تم تناول مشكلة صيانة الطرق بتعمق خلال اجتماع جنيف ، نظرا لأهميتها ، وادرج تقرير التقييم المذكور في الفقرة ١٧ أعلاه في جدول الأعمال بوصفه وثيقة عمل . وستعقب ما تم تلقيه من مانحين عديدين من ردود مواتية خلال ذلك الاجتماع ، مشاورات ، محددة من المقرر اجراؤها في أوائل عام ١٩٨٣ . ودلائل الاهتمام ، التي تم تلقيها حتى الآن ، مشجعة ، وهناك أمل في امكان استيعاب المتطلبات المالية لبرنامج الصيانة ، لأول سنتين على الأقل ، على نحو كامل .

٢٣ - وفي النهاية ، أجريت ، في عام ١٩٨٢ ، مفاوضات هامة مع مانحين ثنائيين ستؤدي السي زيادة توسيع نطاق برنامج الطرق بالنسبة للأقليم كله توسيعا كبيرا . ويقدر الحجم الاجمالي للموارد الاضافية ، التي قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتعميبتها خلال عام ١٩٨٢ لأغراض شق الطرق الفرعية وصيانتها ، بمبلغ ١٢٧ ملايين دولار ؛ وتجمل تفاصيل تلك التبرعات الاضافية في اطار البيانات القطرية المنفردة .

٢ - برنامج تعزيز خدمات الأرصاد الجوية الزراعية والهيديرولوجية

٢٤ - يستهدف هذا البرنامج الجارى ، الذى دخل مرحلته الثانية (١٩٨٢-١٩٨٣) ، أساسا (أ) تعزيز شبكة الاتصالات لاستخدام البيانات التي تجمع عن طريق شبكة مراقبة الأرصاد الجوية والهيديرولوجيا في الاقليم ، لتشغيل الشبكة على نحو كامل ؛ (ب) مواصلة تدريب الوطنيين من أجل تشغيل البرنامج على نحو مرض ؛ (ج) تطوير الوسائل التي يمكن بها استخدام بيانات الهيديرولوجيا والأرصاد الجوية ، التي يجهزها البرنامج ، على نحو فعال وعملي من قبل الفلاحين في منطقة السهل .

٢٥ - ومن ثم ، يتوخى أن يقوم البرنامج ، خلال مرحلته الثانية ، بتكثيف أنشطة البحوث التطبيقية وتنمية التعاون مع مؤسسات البحوث الزراعية الأخرى ، فضلا عن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى الأنشطة الزراعية - الهيديرولوجية وأنشطة الأرصاد الجوية في الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، عنصر البرنامج الجارى لهذه الأنشطة ، الذى يستفيد أيضا على كلا الصعيدين الاقليمي والوطني من دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ويتلقى مساهمات هامة من عدد من المانحين .

٢٦ - ومن المتوقع ، في المستقبل العرثي ، أن تستأنف الأعمال ، التي تدعمها الأنشطة الزراعية - الهيديرولوجية وأنشطة الأرصاد الجوية في تشاد ؛ ولهذا الغرض ، اضطلع ممثل للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدور نشط في بعثة البرمجة والتخطيط التي أوفدها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى تشاد في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨٣ .

٣ - اصلاح مرتفعات فوتا - جالون والتنمية البيولوجية المتكاملة لها

٢٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، في عام ١٩٨٢ ، دعمه لبرنامج اعادة التأهيل الايكولوجي لمرتفعات فوتا - جالون ، في اطار ولايته لمكافحة التصحر . ورغم التسليم بأن

مرتفعات فوتا - جالون تقع خارج المجال الجغرافي للتقرير الحالي ، يشار ثانية الى هذا النشاط لان هذه المرتفعات هي مستجمع الأمطار لجميع الأنهار الرئيسية في غرب افريقيا . بل ان الأمطار التي تسقط بغزارة على هذه المرتفعات في اطار الدورة الموسمية للمحيط الأطلسي ، لها في الواقع أثر حاسم على تدفق عدة أنهار من بينها أنهار غامبيا والنيجر والسنغال .

٢٨ - وعقدت ، خلال هذا العام ، اجتماعات اضافية مع مسؤولين من حكومة غينيا وبرنامج الاسم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بغية استكمال وانهاء مشروع يربي الى التنمية الزراعية والحرجية والرعية بالمرتفعات واعادة تأهيل مواردها الطبيعية وتعزيزها . وتبلغ التبرعات المقدمة الى هذا المشروع ٥٠٠ . ٠٠٠ دولار قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و ٥٠٠ . ٠٠٠ دولار قدمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني من الموارد العامة للصندوق الاستئماني ، و ٧٠٠ . ٠٠٠ دولار من حكومة غينيا ، و ٤٠٠ . ٠٠٠ دولار من منظمة الوحدة الافريقية .

٤ - تصميم وتطوير وانتاج مواد طهي ذات كفاءة في استخدام الوقود

٢٩ - قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في اطار ولايته لمكافحة التصحر بمواصلة دعم البرنامج الاقليمي للدول الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الذي يهدف الى تشجيع انتاج مواد ذات كفاءة في استخدام الطاقة واستعمالها على نطاق واسع ، مما سينتج عنه انخفاض كبير في الطلب على الموارد الخشبية الى جانب آثار رئيسية ايجابية على بيئة المنطقة ، وكذلك بالنسبة لتجديد الموارد الحراجية المهددة وحمايتها في المستقبل . ويتخصص وكالة التنمية الدولية السويدية لمساهمة قدرها ٢١٠.٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة في المنطقة السهلية السودانية يقدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني دعماً مؤسسيا الى الأمانة التنفيذية للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل وذلك لتمكينها من تنسيق مختلف المشاريع الوطنية للمواد المحسنة في الدول الأعضاء باللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل وتسهيل تبادل الخبرة فيما بينها . واشترك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أيضا في حلقة دراسية اقليمية بشأن الجوانب التقنية والاجتماعية - الاقتصادية لتطوير مواد الخشب المحسنة ، والتي عقدت في باطوكو في الفترة من ١ الى ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ؛ وقد نظمت الحلقة أمانة اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ومولها جهاز تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٣٠ - وعلى المستوى الوطني وفي اطار البرنامج الاقليمي ، يخطط أيضا مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لزيادة دعمه لمشروع مواد الطهي ذات الكفاءة في استخدام الوقود في غامبيا والذي يمول مبدئيا بمساهمة قدرها ٣٩٨.٠٠٠ دولار من وكالة التنمية الدولية الدانمركية وقد بدأ تشغيل المشروع في ١٩٨٢ . وفي السنغال بدأ تنفيذ مشروع متصل به تدعمه أيضا وكالة التنمية الدولية الدانمركية ، وينطوي على تطوير وتسويق أنواع وقود مصنوعة من الفضلات الزراعية والخث والمواد الأخرى . وفي فولتا العليا مشروع مماثل أساسا للمشروع الذي يجرى تطويره في غامبيا وسيبدأ تشغيله في أوائل ١٩٨٣ . وهو ممول من مساهمة قدرها ٢٣٨.٦٠٠ دولار مقدمة من وكالة التنمية الدولية السويدية الى الصندوق الاستئماني ومن مساهمة حكومية تعادل ١٦٩.٧٥٠ دولارا .

٣١ - وفي الختام قدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بالاشتراك مع صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة دعماً مبدئيا الى مالي والنيجر لتمويل الأنشطة التحضيرية أساسا التي تهدف الى زيادة الوعي الشعبي بالمزايا التقنية والمالية والاجتماعية الكامنة في استعمال مواد طهي ذات كفاءة في استخدام الوقود ، وذلك قبل بدء برامج وطنية مكتظة وهو ما يقوم حاليا مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتعبئة الموارد له . وقام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أيضا بتمويل ايفاد بعثة اعداد مشاريع الى موريتانيا لتسهيل شمول البرنامج لهذا البلد ومن المحتمل أن يتم ذلك بدعم من الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا .

٥ - معهد منطقة السهل

٣٢ - واصل معهد منطقة السهل الذي انشئ في عام ١٩٧٧ بوصفه وكالة تابعة للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، الاستفاد من الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٢ وذلك في الاضطلاع بأنشطته التنفيذية . أما وحدة البحوث البيئية والايكولوجية التي انشئت في عام ١٩٨١ في اطار ادارة البحوث بالمعهد بواسطة مساهمة من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني قدرها ٣٠٩ ٠٠٠ دولار ، فهي تعمل الآن بكامل طاقتها . وقد تم في عام ١٩٨٢ شغل كل من وظيفتي منسق الوحدة واخصائي تنمية المراعي الممولتين من المساهمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني .

٣٣ - ويواصل المشروع المبشر بالخير بدرجة عالية والخاص بتدريب الخريجين على ادارة المراعي والحفاظ عليها ، في المدرسة المشتركة بين الدول للعلوم والطب البيطري بداركار ، والذي ينظمه معهد منطقة السهل بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، احراز تقدم مرضي . وقد أتمت الدورة الثانية من كبار المهنيين من منطقة السهل تدريبها المتعدد التخصصات في حزيران / يونيه ١٩٨٢ وبدأت دفعة أخرى تدريبها في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

٣٤ - وفي نيسان / ابريل ١٩٨٢ أعيدت صياغة المشروع بواسطة بعثة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومعهد منطقة السهل بهدف توسيع أنشطة المشروع الجاري تنفيذه وتأسيس برنامج تدريبي للاخصائيين التقنيين من المستوى المتوسط ، وفي هذا الصدد ، خصص مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ١٢٠ ٠٠٠ دولار اضافية ستغطي الى جانب مدخل قدره ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أنشطة المشروع حتى نهاية ١٩٨٣ . وعلاوة على ذلك ، فان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أكد تقديم مساهمة اضافية قدرها ٦٧٨ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الموظفين والمعدات والتشغيل المتعلقة بالمشروع للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ رهنا بتوفير الأموال للمنح الدراسية ، التي لا يمكن تمويلها من موارد أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية . ويتابع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بنشاط جهوده من أجل تعبئة الموارد المطلوبة لتغطية تكاليف الزمالات لكي من برنامج تدريب الخريجين وبرنامج التدريب للمستوى المتوسط .

٦ - الأنشطة التدريبية

٣٥ - في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ عقدت في الخرطوم حلقة تدريبية اقليمية لمكافحة التصحر في افريقيا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج التدريب والتنظيم البيئي في افريقيا ، ووكالة الولايات

المتحدة للتنمية الدولية وتمويل مشترك منها . وناقشت الحلقة التدريبية ، التي اشتركت فيها الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، الجوانب المختلفة لمكافحة التصحر وآثار الجفاف ، بما في ذلك الجفاف الكبير الذي حدث في منطقة السهل في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ . كما كان تكرر حدوث الجفاف والعوامل المناخية التي يشتمل عليها موضوع المناقشات مستفيضة أجراها المشتركون من اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل وممثل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ومنظمة الصحة العالمية .

٣٦ - وقد ثبتت أن التبادل المباشر للخبرة والمعلومات فيط يتعلق بأثر عطيات الجفاف والتصحر وكذلك طرق ووسائل معالجة المشاكل الناتجة عنهم ، والذي قام به الموظفون الحكوميون الذين تقع على عاتقهم مسؤولية معالجة هذه المسائل ، كان مفيداً جداً . ويعتزم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في المستقبل تشجيع عقد اجتماعات مماثلة موجهة لبحث المشاكل للموظفين الحكوميين المسؤولين المعنيين في الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل والبلدان الأخرى في منطقة السهل السوداني .

باء - المشاريع الوطنية

١ - الرأس الأخضر

٣٧ - لاحظت الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، في جملة أمور ، أن الرأس الأخضر بلد من أقل البلدان نمواً ومؤلف من أرخبيل صغير واعترفت بالصعوبات المتأصلة في اقتصاده الضعيف والتي تفاقت بفعل استمرار حالة الجفاف وقسوتها؛ وأعربت عن شديد قلقها لفقدان المحصول المتوقع لسنة ١٩٨٣ وذلك لعدم سقوط الأمطار الموسمية وتكرار الجفاف ؛ واعترفت بالجهود المضنية التي تقوم بها حكومة الرأس الأخضر وشعبها في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد رغم الضغوط الموجودة ؛ وحثت الحكومات والمنظمات الدولية الإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على أن توسع وتكثف كثيراً مساعدتها من أجل تنفيذ برنامج تقديم المساعدة إلى الرأس الأخضر بأسرع ما يمكن ؛ ورجت من الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الانمائية للرأس الأخضر .

٣٨ - وفي حزيران / يونيو ١٩٨٢ اشترك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في اجتماع مائدة مستديرة لشركاء الرأس الأخضر في مجال التنمية اشترك في تنظيمه حكومة الرأس الأخضر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقام الاجتماع بإجراء تحليل عطي ومفصل للأولويات الانمائية للرأس الأخضر ومستوى الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة الخمسية ، وأعربت جماعة المنحنيين بهذه المناسبة عن ارتياحها الكبير لتلك الممارسة التي أدت إلى تحسن كبير في تنسيق الدعم لجهود الرأس الأخضر في تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وكنتيجة للاجتماع الطائفة المستديرة ،

أمكن لكل شريك من شركاء حكومة الرأس الأخضر بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تكييف الدعم الذي يقدمه برنامجه لتنفيذ الخطة القومية الانمائية الأولى للسويد (١٩٨٢-١٩٨٥) .

٣٩- وبناءً على طلب الحكومة ، ركز مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أنشطته لتعبئة الموارد نيابة عن الرأس الأخضر خلال عام ١٩٨٢ على برنامج بناء الطرق الفرعية ذات الأولوية وإصلاح المهابط الجوية لحزيرتي مايو ويوفايستا . وبعد أن أعرب العديد من المنحيين اعراباً واضحاً عن رغبتهم في المساهمة في هذا البرنامج ، يقوم حالياً مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بانجاز الوثائق التقنية والمالية المطلوبة لتجسيد هذا الاهتمام حتى يكون في وضع يمكنه من البدء في اصلاح المهابط الجوية قبل نهاية ١٩٨٣ .

٤٠- وفي مجال أنشطة مكافحة التصحر ، واصل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٢ تقديم الدعم لبرنامج رئيسي يستهدف تعزيز القدرات الوطنية للرأس الأخضر في مجال ادارة واستكشاف واستغلال موارد المياه الجوفية والسطحية . وقد انتهت في أواخر عام ١٩٨٢ المرحلة التمهيدية للبرنامج التي تشتمل على تدبير الخبرة التقنية وشراء المعدات والمواد ، ودخول المشروع حيز التشغيل الكامل في أوائل عام ١٩٨٢ . أما مرحلة التشييد التي تشتمل على بناء سدود ترابية صغيرة وحواجز حجرية وأحواض لتجميع المياه الجوفية فستبدأ في تموز/يوليه ١٩٨٣ بعد الانتهاء من اعداد دراسات طوبوغرافية وجيولوجية تقنية مفصلة فضلاً عن اعداد رسوم هندسية نهائية . ويجرى تنفيذ هذا المشروع ، الذي يبلغ مجموع مخصصاته الآن (١٦) من ملايين الدولارات ويتم بدعم مالي رئيسي من حكومة ايطاليا ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانمائية ، وهي المؤسسات التي تقوم بتمويل برامج تكميلية في ميدان الأنشطة نفسه .

٤١- وقد دخل مشروع السنوات الأربع لتنمية واستغلال الطاقة الريفية وهو المشروع الذي بدأه مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في أواخر عام ١٩٨١ حيز التشغيل الكامل خلال عام ١٩٨٢ . ويشتمل هذا المشروع على تركيب عنفات هوائية في المناطق الحضرية والقروية والمناطق الريفية القليلة السكان في الرأس الأخضر ، وهي مناطق تسودها رياح تتميز بقوة وانتظام مواعيد مواسمها لاستغلال الطاقة بواسطة الطواحين الهوائية . واشتمل البرنامج ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، على وضع خطة تدريبية مفصلة يجرى تنفيذها الآن لتدريب التقنيين الوطنيين . وعلاوة على ذلك ، تم تجميع بيانات تكميلية لخصائص الريح ويجرى استكمال الحلقة التدريبية للبرنامج . ويجرى شراء وتركيب عنفات هوائية تجريبية . ومن الممكن للبرنامج ، نتيجة لما أحرزه بالفعل من نتائج ايجابية للغاية ، أن يتوسع ليشمل جزراً أخرى . وتجري الآن لهذه الغاية مناقشات مع وكالة التنمية الدولية اندانمركية التي مولت حتى الآن جزءاً رئيسياً من البرنامج عن طريق مساهمة في الصندوق الاستئماني .

٤٢- وبين تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ وكانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتمويل مشروع تنفذه الحكومة وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بدور

الوكالة المتعاونة فيه ، لتنمية أودية رايبيرا سيكا وبيكوس سان دوميغوس وساوجوا وبابتستسا الواقعة في جزيرة سانتياغو . وفي عام ١٩٨٢ ، تم تطوير أنشطة المتابعة ، وسيتمنى تمديد المشروع حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ عن طريق مساهمة إضافية قدرها ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية . ومن البرامج البارزة للمشروع المشاركة القوية في أنشطته من قبل النساء المقيمت في الوادي . ونظرا لذلك ، فقد أمّن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أيضا في عام ١٩٨٢ موارد إضافية لمجارات تمويل من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة) ، الذي وافق على المساهمة في المشروع بمبلغ ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار .

٢ - تشاد

٤٣ - في القرار ٣٧/١٥٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح ، في جملة أمور ، ان استقرار الحالة في تشاد قد سمح للاميين العمام بأن ينظم في جنيف ، في أواخر شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، مؤتمرا دوليا بشأن تقديم المساعدة الى تشاد ، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وحكومة تشاد ؛ وادركت ان التدمير الخطير للممتلكات والاضرار البالغة التي لحقت بالهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية لتشاد على مدى اكثر من ١٥ سنة ، وآثار الكوارث الطبيعية قد وضعت ذلك البلد في حالة من العسوز الشديد ؛ ووجدت نداءها الى جميع الدول والهيئات والمؤسسات والبرامج المختصة في الامم المتحدة والى المنظمات الاقليمية والدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية بأن تساهم في انعاش وتعمير تشاد عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الاطراف حسب ما يقتضيه الحال ؛ ورجت من الامين العام ان يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية الى تشاد وأن يبقى الحالة في تشاد قيد الاستعراض المستمر .

٤٤ - ان اضعاف الاستقرار على الحالة في هذا البلد بصورة مطردة قد مكن مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني من اتخاذ خطوات في اتجاه استئناف أنشطة الانعاش والاصلاح المتصلة بالجفاف في هذا القطر فضلا عن الشروع في أنشطة مكافحة التصحر .

٤٥ - وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، شارك مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة الى تشاد المذكور اعلاه ، وأعلن انه ، رهنا بايفاد بعثة تقنية الى الميدان ، سيجرى في أقرب وقت ممكن استئناف عمليات تشييد واصلاح وصيانة الطرق الفرعية في تشاد ، وهو البرنامج التابع لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني والذي تعطل نتيجة للاضطرابات المدنية . وقد اوفدت البعثة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ واستكملت في آذار/مارس ١٩٨٣ اقتراحات خاصة بأنشطة جديدة معززة . ومع اتاحة وقت لا جراه مفاوضات نهائية مع الحكومة والمتبرعين المهتمين بالامر ، كان من المتوقع للأنشطة الفعلية في مجال بناء الطرق واصلاحها ان تستأنف بحلول منتصف عام ١٩٨٣ .

٤٦ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ قدمت الى تشاد بعثة مشتركة بين اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وندى الساحل ، لكي تناقش مع الحكومة استراتيجيتها الشاملة الرامية الى اعادة تأهيل اقتصادها والسعي لتيسير انتعاشه بعد آثار فترات الجفاف المستمرة والمتكررة ، والتي تفاقم أثرها السلبي بالطبع نتيجة للفترة الطويلة من الحرب الاهلية . وفي أثناء قيام البعثة بمهمتها ، ومن أجل مساعدتها الحكومة على مواجهة بعض المشاكل الاكثر حدة ، وافق مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني

على التعاون مع مكتب عمليات الاغاثة الخاصة التابع لمنظمة الاغذية والزراعة وغيره من المتبرعين على تمويل برنامج طوارئ لمكافحة طاعون الماشية في الجزء الشمالي من القطر حيث كان هذا المرض الهائي الذي يصيب الحيوانات آخذا في التفشي السريع . وقد بلغت ساهمة مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في هذا الجهد ٢٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مسن موارد الصندوق الاستئماني . وعلاوة على ذلك ، ساهم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لاغذية تنشيط المشتل الزراعي للاشجار فسي نجamina وذلك لمساعدة الحكومة في تجديد أنشطتها في مجال اغذية التحريج ومكافحة التصحر .

٤٧ - وعلى أثر ايفاد بعثة تجسس المعلومات الاولية المذكورة أعلاه وهي البعثة المشتركة بين اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ونادي الساحل ، انطلقت الى تشاد ، استجابة لولاية مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في مجال مكافحة التصحر ، بعثة تقنية متعددة الاختصاصات وذلك لفترة ثلاثة اسابيع لمساعدة الحكومة في وضع برنامج محدد وعلي بدرجة عالية لمكافحة التصحر يركز بصورة أساسية على مناطق القطر شبه الصحراوية والقاحلة وشبه القاحلة .

٣ - غامبيا

٤٨ - في القرار ١٥٩/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاولي / ديسمبر ١٩٨٢ ، لاحظت الجمعية العامة ، في جلة أمور ، أن غامبيا بلد من أقل البلدان نموا يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكله الأساسية الاقتصادية ، ويعاني أيضا من كثير من المشاكل الخطيرة المشتركة بين بلدان منطقة السهل السوداني ، ولا سيما الجفاف ؛ ولاحظت ان اقتصاد غامبيا عرضة لعدة عوامل هي برمتها خارج سيطرة الحكومة ، مثل الانخفاض في أسعار وحجم صادراتها ، ولاحظت أيضا ان الإيرادات الآخذة في الهبوط والتكاليف الآخذة في الارتفاع قد سببت لحكومة زامبيا مصاعب خطيرة في الميزانية وان العجز في الميزانية لا يزال مستمرا ؛ ووجدت على وجه الاستعجال ناشدتها لجميع الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والمالية الدولية ، التبرع بسخاء عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الاطراف من أجل انعاش غامبيا وتعميرها ؛ وطلبت الى المنظمات الاقليمية والاقليمية وغيرها مسن الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن المؤسسات الانمائية والمالية الدولية ، ان تقدم المساعدة المالية والتقنية والمادية لتنفيذ المشاريع والبرامج ، ورجت من الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد الضرورية لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لغامبيا .

٤٩ - وفي عام ١٩٨٢ ، واجه برنامج تشييد الطرق الفرعية في غامبيا صعوبات متكررة بسبب النقص في الاموال . وبالرغم من الجهود الرئيسية المشتركة التي بذلتها الحكومة ومكتب الامم المتحدة

لمنطقة السهل السوداني من أجل تعبئة الموارد ، لم يتوفر التمويل اللازم للابقاء على البرنامج في ذروة الكفاءة ، بالرغم مما أبدى من اهتمام قوى من قبل عدة متبرعين محتملين .

٥٠ - وفي هذا السياق ، ولكي لا يفقد البرنامج زخمه قدمت حكومة غامبيا ، بالرغم من القيود الاقتصادية والمالية الشديدة التي تواجهها حالياً ، مساهمة في المشروع تعادل مبلغ ٢٤٠.٠٠٠ دولار ، بينما قرر مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ان يخصص بصورة مؤقتة موارد اضافية لتمكين الفرقة الوطنية من مواصلة العمل حتى بداية الفصل المطر . ونتيجة لذلك فقد استمرت أنشطة المشروع وتم انجاز أكثر من ٩٤ كيلومترا من الطرق خلال عام ١٩٨٢ بكلفة تقبل في متوسطها عن ٢١.٠٠٠ دولار للكيلومتر الواحد .

٥١ - والنظر الى العسر المالي الذي واجهه المشروع ، فقد استمرت أنشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في مجال تعبئة الموارد على مستوى مكثف وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة غامبيا . ومن المتوقع لهذه الجهود أن تمكن البرنامج من استئناف أنشطة التشييد في القطر بعد انتهاء الفصل المطر القادم في أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

٥٢ - وعلى اثر الانتهاء من المشروع الممول من قبل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لتطوير برنامج محطات الري ، وهو البرنامج الذي تم في اطرافه حفر ٢٨ حفرة عميقة وتزويدها بمضخات يدوية وكهربائية ، طلبت الحكومة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني توفير المساعدة في تطوير وتعزيز الادارة المسؤولة عن صيانة هذه المحطات واصلاحها . وتبلغ كلفة هذا المشروع الذي بدأ في أوائل عام ١٩٨٢ ولا يزال جارياً ، أكثر من ٢٧٠.٠٠٠ دولار يقدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني منها ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ دولار من موارد الصندوق الاستئماني ، وتقدم الحكومة ١٧٠.٠٠٠ دولار . وبواسطة هذه الاموال ، يجري تقديم الدعم الاداري من قبل ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة وذلك لانشاء وحدة ميدانية متنقلة ، مزودة بمرافق دعم ، لصيانة المحطات واستمرار تشغيلها . ومن المتوقع لهذه الوحدة أن تكون ، في نهاية المشروع في منتصف عام ١٩٨٣ ، قادرة على خدمة الحفر والمضخات دون مساعدة تقنية خارجية اضافية . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، أقرت مرحلة اضافية للمشروع تمول عن طريق مساهمة قدرها ٤٠٠.٦٠٠ دولار من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية وذلك كجزء من أنشطة مكافحة التصحر المدعومة من قبل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وتتركز أنشطة المشروع على التطوير المتكامل للمراعي وحماية الاراضي المحيطة بمحطات سقاية المواشي . وهكذا فان المشروع يمثل المرحلة الثالثة من الاشطة في اطار برنامج تطوير حفر الري المشار اليه أعلاه وسيشتمل على تخطيط استخدام الاراضي وادارتها من أجل اقامة أنسطة فعالة لاستغلال المواقع وحمايتها . ويستهدف هذا المشروع الذي تقوم الحكومة بتنفيذه حشد المشاركة النشطة ، في أنشطة التخطيط والادارة على السواء ، من قبل جمعيات أصحاب المواشي ، وهي المستفيدة الرئيسية من هذه الأنشطة .

٥٣ - وقد قدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أيضا ، في اطار ولايته الخاصة لمكافحة التصحر ، المساعدة الى غامبيا في وضع ثلاث خطط وطنية رئيسية هي الخطة الرئيسية للطاقة ومسح موارد الطاقة ، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر ، والخطة الوطنية للإدارة والاستخدام السليمين من الناحية الايكولوجية لامكانات موارد المياه الجوفية للبلد .

٥٤ - بدأ العمل في الدراسة الاستقصائية للطاقة والخطة الرئيسية للطاقة في غامبيا في آذار/مارس ١٩٨١ وتم وضع الخطة في صيغتها النهائية في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ . وقد بلغ مجموع تكلفة المشروع ، الذي قام البنك الدولي بتنفيذه ٣١٠٠٠٠ دولار ، وفر منه مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار من موارد الصندوق الاستئماني ، وقدمت منه الحكومة مبلغ ٦٠٠٠٠ دولار كساهمة عينية . وقد قدم المشروع للحكومة تحليلا لاحتياجات البلد من الطاقة ، بما في ذلك الطاقة المتجددة ، على مدى السنوات العشر القادمة ، واستراتيجية مقترحة لتلبية ذلك الطلب . وحيث ان ٨٠ في المائة من الطاقة الاجالية المستعملة في غامبيا مستمدة من الاخشاب والنواتج العرضية لها ، فان هذا المشروع ذو أهمية خاصة من وجهة نظر السياسات التي تنتهجها غامبيا لترشيد استخدام وحفظ مواردها الحرجية وغيرها من الموارد الطبيعية .

٥٥ - تركزت الجهود المبذولة من جانب الحكومة من اجل اعداد خطة العمل الوطنية الخاصة بها لمكافحة التصحر التي ستقوم جزئيا على خطة البلد الخمسية الثانية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، على وضع استراتيجية مزدوجة في البلد تجمع ما بين الانعاش واعادة التأهيل فيما يتصل بالجفاف فضلا عن مكافحة التصحر . وقد اعتمد المشروع في اواخر عام ١٩٨١ وبدأ تنفيذه في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ بمساعدة مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ودعم مالي منه وقامت ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بدور الوكالة المنفذة . وقد تم الآن انجاز الجزء الأول من المشروع وقدم تقرير الى الحكومة في هذا الصدد . ومن المعتزم ان يتم ، بعد نظر الحكومة في التقرير وموافقتها عليه ، تنظيم حلقة دراسية وطنية ، تجمع ممثلي جميع الخدمات التقنية المعنية ، من اجل وضع مبادئ توجيهية للسياسات الوطنية التي تعالج مكافحة الجفاف والتصحر ، فضلا عن تحديد سلسلة من المشاريع والبرامج ذات الأولوية والمترابطة التي تتناول على نحو واقعي وعلمي بعض المشاكل الرئيسية القائمة .

٥٦ - وقد قامت بعثة ميدانية ، أوفدها مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ ، بوضع خطة وطنية لإدارة واستغلال امكانات موارد المياه الجوفية في البلد على نحو ايكولوجي سليم . وتتمثل الاهداف الرئيسية للخطة في سد احتياجات المستخدمين المحليين ، الزراعيين والصناعيين ، المتزايدة من المياه ، كما ونوعا ، وتقليل الآثار البيئية غير المستحبة التي

أدنى حد المترتبة على استخدام المياه الجوفية على نحو أكثر تكثيفا ، أو القضاء على هذه الآثار ، ومن ثم فهي تتصدى لمشكلة ايكولوجية وانمائية رئيسية تعاني منها البلد ، ستزداد حدة — مع زيادة الضغوط الديموغرافية والضغط المتعلق باستعمال الاراضي . وقد يادر بالفعل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد لصالح المشروع ، السذي تبلغ اجمالي تكلفته ٣١٥ ٨٩٣ ١ دولارا .

٥٧ — وفي ايار/مايو ١٩٨١ ، يادر مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى اجراء مناقشات مع الحكومة بغية الاضطلاع بمشروع لتشيد خزانات صغيرة على طول روافد نهر غامبيا ؛ وفي منتصف عام ١٩٨٢ ، قامت بعثة تقنية تابعة للمكتب باستعراض واستكمال المقترحات . ويربو مجموع تكلفة المشروع على ٨٤٠ ٠٠٠ دولار ، تساهم الحكومة بمبلغ يقارب ١٠٠ ٠٠٠ دولار منها . ويشترك الان مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في أنشطة لتعبئة الموارد من اجل تمويل المشروع تمويلا كاملا ، وقد تلقى من حكومة استراليا ما يفيد بأنها قد تشترك في تمويل المشروع .

٥٨ — ونظرا لما لعمليتي الجفاف والتصحر من تأثير خطير وسلبى متزايد على اقتصاد البلد القائم على الزراعة أساسا ، فقد دأب مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، منذ منتصف عام ١٩٨٢ ، على التعاون على نحو وثيق مع الحكومة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في التحضير لمؤتمر المائدة المستديرة للمانحين ، الذي سيعقد في بانجول في اواخر عام ١٩٨٣ ، وسيضطلع بدور نشط في أعماله .

٤ - مالي

٥٩ - خلال عام ١٩٨٢ ، استمر تنفيذ برنامج الطرق الثانوية في مالي وفقا للجدول الزمني المحدد له . واستكمل في عام ١٩٨٢ شق ٤٥ كيلومترا من الطرق ، بعد استئناف الأنشطة في تموز/ يوليو من السنة نفسها في الطريق الذي يصل بين كاتي وكولوكاني .

٦٠ - وقد قدمت حكومة مالي الى مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مقترحات لمبدأ البرنامج تتعلق بشق طريق غاو- انسونغو (١٠٠ كيلومتر) . وقد أعد مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني دراسة جدوى بشأن الموضوع ، ويجرى الان بذل جهود من أجل تعبئة الموارد الاضافية اللازمة .

٦١ - وفي عام ١٩٨١ ، قام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، في نطاق الولاية المناطة به لمكافحة التصحر ، وبناء على طلب الحكومة ، بايفاد بعثة ميدانية قامت بوضع مشروع تجريبي لاقامة مخطط مزارع اشجار قروية وصناعية متعددة الاغراض ، في منطقة غاو . وقد بدأ المشروع الذي يستغرق مدة ثلاث سنوات وتقوم الحكومة بتنفيذه ، في النصف الثاني من عام ١٩٨١ ودخل حيز التشغيل الكامل في عام ١٩٨٢ ؛ ويبلغ مجموع تكلفته ٨٥٤٠٠٠ دولار ، توفر الحكومة منها مبلغ ٥٣٠٠٠٠ دولار ، ويقدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني منها مبلغ ٣١٥٠٠٠ دولار وذلك من موارد الصندوق الاستثماري . وفي عام ١٩٨٢ ، استعرض الخبراء الاستشاريون التابعون للمكتب عمليات المشروع وأسداوا العشورة التقنية المتخصصة الى الخدمات الحرجية الوطنية المعنية بنجاح محددة من تنمية المزارع الصناعية في منطقة المشروع . وقامت البعثة بزيارة مالي في أيار/مايو وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ وقدمت التقارير الناجمة عن ذلك الى الدوائر المعنية في مالي .

٦٢ - وفي عام ١٩٨٢ ، بدأت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تنفيذ دراسة جدوى لاقامة مصنع لانتاج معدات ومواد الطاقة الشمسية ، بما في ذلك المضخات ، وأفران الطبخ والسخانات الشمسية ، تموله مساهمة مقدمة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني قدرها ٩٠٠٠٠ دولار . ومن المتوقع ان تتاح نتائج الدراسة في الجزء الثاني من عام ١٩٨٣ .

٦٣ - وخلال عام ١٩٨٢ ، قام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، بوضع اللامسات الاخيرة على اقتراح مشروع لتشييد وانتاج واستخدام افران محسنة للطبخ ، ويتضمن ذلك استخدام الصناعات الماهرة المحلية للمواد المحلية . وكخطوة اولية في تنفيذ المشروع قام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، في نطاق مشروع مشترك مع صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة بالمساهمة بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار لتمويل الأنشطة التحضيرية . وفي الوقت نفسه ، يعمل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على تكثيف جهودها المبذولة من اجل تعبئة الموارد لتغطية مجموع كلفة المشروع التي تبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار تقريبا ، ستسد حكومة مالي نصفها من مواردها الخاصة .

٦٤ - وفي مجال تنمية موارد المياه الجوفية ، اشترك مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مع حكومة يوفوسلافيا الى ايفاد بعثة لوضع مشروع يستهدف تعزيز الطاقة التشغيلية للإدارة الوطنية للموارد

الطبيعية على الاستكشاف والاستغلال في المجال الهيدرولوجي . ويبحث المكتب الان مع حكومتي مالي وبنوغوسلافيا طرائق تمويل هذا المشروع .

٦٥ - وكجزء من الأنشطة الرامية الى حماية وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة على نحو ايكولوجي سليم ، وضع مشروع يدعمه مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني واعتمد في عام ١٩٨٢ للتنمية الزراعية - الحرجية - الرعوية المتكاملة لسهل فيضان نهر النيجر في مالي (منطقة البحيرات) . وقد بدأ في تموز/يوليه ١٩٨٢ تنفيذ المشروع ، الذي تقوم الحكومة بدور الوكيل المنفذ له ومكتب المشاريع التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بدور الوكالة المتعاونة فيه ، وذلك بمساهمة مقدمة الى الصندوق الاستئماني من حكومة استراليا تبلغ ٣٨٨ ٠٥٨ دولارا ، ومدخلات من حكومة مالي تصل الى ٧٦ ٨٠٠ دولار . وسيأتي في اعقاب هذا المشروع مباشرة مشروع ثنائي تموله جمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ ١٦٠٠ ٠٠٠ دولار ، بموجب الترتيبات التي تم الاتفاق عليها أثناء عمل بعثة مشتركة شكلتها حكومتا مالي وجمهورية ألمانيا الاتحادية ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني أيضا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ .

٦٦ - وبناء على دعوة من حكومة مالي ، اشترك مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بنشاط في المؤتمر الدولي للمانحين من اجل انعاش وتنمية مالي الذي عقد برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي في باماكو في الفترة من ١١ الى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . وقد أتاح المؤتمر محفلا لتبادل الآراء بين حكومة مالي وشركائها في عطية التنمية بشأن أهداف مالي الانمائية ، فضلا عن المشاريع ذات الاولوية التي وضعت في سياق خطة التنمية الوطنية للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) . وقام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني من جانبه ، وفقا للولايات والاولويات التي حددتها حكومة مالي ، بالتأكيد من جديد على استعدادهم للمساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لما يلي :

- (أ) زيادة تطوير هياكل النقل البري الاساسية بهدف ضمان الأمن الغذائي للمناطق المنعزلة في حالة الجفاف ، وتيسير تنميتها الاقتصادية التي حال انعزالها دون تحقيقها حتى الان ؛
- (ب) تنفيذ مشاريع التنمية الريفية من اجل تنمية وادارة وحماية الموارد الطبيعية الموجودة في اطار الانظمة الايكولوجية الضعيفة .

٥ - موريتانيا

٦٧ - في آذار/مارس ١٩٨٢ ، بدأت عمليات شق طريق مبوت - سيليباسي . وجاء هذا عقب التفاوض بشأن اتفاق مالي ينطوي على مساهمة من صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية بمبلغ ٢٨٨ ملايين دولار ، ومساهمة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بمبلغ ١٥ ملايين دولار ، ومساهمة بمبلغ ٦٠٠ ٥٥٠ دولار من حكومة موريتانيا . وبحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، انجز ٤٢ كيلومترا من طريق مبوت - سيليباسي في ظل ظروف تشغيلية صعبة جدا .

٦٨ - وأجريت اثناء عام ١٩٨٢ مناقشات بين مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ووكالة الانماء الدولي التابعة للولايات المتحدة وذلك بغية تحديد طرائق التعاون من اجل مواصلة برنامج شق الطرق ، على اساس مشروع مشترك بين مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ووكالة الانماء

الدولي التابعة للولايات المتحدة . وفي نهاية عام ١٩٨٢ ، تم التوصل الى اتفاق اساسي بين وكالة الانماء الدولي التابعة للولايات المتحدة وحكومة موريتانيا ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وبلغت المساهمة الاضافية التي اتيحت للبرنامج ٨١٠٠٠٠ دولار . وستوفر عما قريب اموال اضافية ، بالعملة المحلية ، عندما تتاح حصيلة بيع الحبوب المقدمة من حكومة الولايات المتحدة (ما يعادل قرابة ١٢٠٠٠٠٠ دولار) . وستتوافر هذه المساهمات الاضافية في المشروع فسي أيار/مايو ١٩٨٣ ، عندما تستنفذ الاموال الولى لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وينتظر ان يكون قد انجز ، في ذلك الوقت ، ما طوله ٧٠ كيلومترا من الطرق .

٦٩ - وفي ظل هذا المشروع الجديد ، سيظل الهيكل الاداري للبرنامج كما كان في الماضي وبصورة اساسية ، وسيواصل مكتب تنفيذ المشاريع الاضطلاع بالمسؤوليات الادارية والتقنية ومسؤوليات العابعة في انشطته .

٧٠ - وبناء على طلب حكومة موريتانيا ، اجري مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، فسي آب/اغسطس ١٩٨٢ ، دراسة جدوى لشق واصلاح طرق كايدى - مونت - كيفه (٣٠٨ كيلومترا) . وبناء على طلب آخر من حكومتي موريتانيا ومالي ، وحسب ما ذكر في الفقرة ٢١ أعلاه ، اجري مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ايضا دراسة ماثلة للطريق الرئيسي الذي يصل بين مدينة نيميا الموريتانية ومدينة نارا في مالي . وفي عام ١٩٨٣ ، سيتابع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بنشاط جهوده في تعبئة الموارد بغية مساعدة الحكومة في تحديد اماكن الموارد المطلوبة لشق الطرق المذكورة أعلاه .

٧١ - وفي أوائل آذار/مارس ١٩٨٢ ، بدأ تنفيذ مشروع واسع النطاق في مجال الاحصاءات الزراعية . والهدف الرئيسي للمشروع هو تزويد وزارة التنمية الريفية ، لاغراض التخطيط ، بوسائل جمع وتجهيز واستخدام البيانات الولى المتعلقة بالانتاج الزراعي ، وبالثروة الحيوانية لموريتانيا ؛ وهكذا ينبغي ان يزود المشروع الحكومة بالمدخلات الاحصائية الضرورية لتخطيط الانتفاع بالموارد الطبيعية المتجددة وتنمية القطاع الريفي ، فضلا عن تحديد برنامج متوسط المدى وبعيد المدى لحماية الانواع المهددة بالخطر . وتقدر تكاليف هذا المشروع ، الذي يمتد على مدى فترة ثلاث سنوات والذي ينفذ بالاشتراك بين منظمة الاغذية والزراعة ومكتب تنفيذ المشاريع ، بمبلغ ٢٥٩ ٢٤٢ ١ دولارا ، مع مدخلات من حكومة موريتانيا تبلغ ١٧٣ ٧٤٥ دولارا ، ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي تبلغ ١٤٠ ٦١٩ دولارا ومن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تبلغ ٧٠٠٠٠ دولارا ، ومن مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تبلغ ٣٧٤ ٣٧٩ دولارا ، منها مبلغ ٣٥٠٠٠٠ دولارا قدمتها حكومة ايطاليا من خلال مساهمة فسي الصندوق الاستئماني . وتجرى دراسة توسيع المشروع بحيث يشمل القطاع الفرعي الرئيسي للمواشي . وقد أشارت حكومة ايطاليا الى اهتمامها الولى بدعم هذا البعد الاضافي للمشروع ذي الاهمية الفائقة لاقتصاد البلد ولادارة السليمة من الناحية الايكولوجية لموارده من المراعي والمواشي .

٧٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، وفي اطار الولاية الخاصة بمكافحة التصحر لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بدأ تنفيذ برنامج واسع النطاق لبناء واصلاح السدود الترابية في منطقة عصابة في جنوب غربي موريتانيا . وقام مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بدور بارز في تعبئة موارد تبلغ قيمتها ٩١٠ ٦٩٥ دولارا مطلوبة لتنفيذه . ويشترك في تمويل هذا المشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي بمساهمة تبلغ ٨١٠ ٨٢٢ دولارا وحكومة موريتانيا بمساهمة عينية تبلغ

١٠٠ ١٤٥ دولار وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية بمساهمة تبلغ ٢ ٢٨٦ ٠٠٠ دولار، ومكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارئ بمساهمة تبلغ ٤٧٤ ٠٠٠ دولار، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة بمساهمة تبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية بمساهمة تبلغ ٥٥٨ ٠٠٠ دولار في الصندوق الاستثماني، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بمساهمة تبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. وأهداف المشروع هي اصلاح ١٥ سداً ترابياً وبناء أربعة سدود ترابية جديدة على مدى فترة ثلاث سنوات؛ والانشطة المتوقعة في اطار هذا المشروع تستهدف، في جملة امور، أن يتم، بالشاركة التامة للسكان المعنيين، ضمان أن يكون استخدام الموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة منسجماً والقيود الايكولوجية القائمة في المنطقة. ويقوم مكتب تنفيذ المشاريع بتنفيذ هذا المشروع.

٧٣ - في عام ١٩٨١، وكما ذكر سابقاً، مؤل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وضع برنامج شامل متوسط الاجل وطويل الاجل لتثبيت الكتبان الرملية. وتضمنت هذه المرحلة الاولى للبرنامج عنصر بحث هام، يركز على التحليل العلمي لطبيعة ومدى حركة الرمال، مما أدى الى تطوير نهج تنفيذى لتحقيق استقرار الرمال المتحركة في موريتانيا. وعلى سبيل متابعة كذلك، قامت السلطات الوطنية في موريتانيا في آب/اغسطس ١٩٨١ بوضع واقرار مشروع رئيسي للسيطرة على تحركات الرمال في ست مناطق تجريبية، وضمن مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٢ تمويل تنفيذه. ويستلزم هذا المشروع الرئيسي مساهمة مخصصة من وكالة الانماء الدولي الدانمركية للصندوق الاستثماني بمبلغ ٢ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار، ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، ومن صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية بمبلغ ١٤٠ ٣٧٢ ١ دولار، ومن حكومة موريتانيا بمبلغ ٤٨٧ ٢١٩ ١ دولار. ووافقت حكومة الجزائر على تمويل برنامج تدريبي شامل قائم داخل المشروع. ويبلغ حالياً مجموع الموارد المستخدمة في السنوات الثلاث الاولى من تشغيل هذا المشروع الرئيسي قرابة ٤ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

٦ - النيجر

٧٤ - خلال عام ١٩٨٢، سجل برنامج شق الطرق الثانوية درجات اداء عالية، من حيث عدد الكيلومترات التي تم شقها (٧٠ كيلومتراً) ومن حيث النفقات (أقل من ٢٥ ٠٠٠ دولار للكيلومتر الواحد). وعلى اساس هذه النتائج وبناءً على طلب حكومة النيجر، دخل مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في مفاوضات تكملية مع المانحين المهتمين بالامر لاجل الحصول على اشتراكات اضافية، بغية توسيع نطاق البرنامج عن طريق تشكيل فرقة ميكنة ثانية. وسوف تعنى المرحلة الجديدة من البرنامج بشق ٣٠٦ كيلومترات من الطرق الثانوية. ومن المقرر ان يتم الانتهاء من المفاوضات الجارية في نهاية المرحلة الفعلية التي ستكون في حزيران/يونيه ١٩٨٣.

٧٥ - وفي عام ١٩٨٢، قامت بعثة مشتركة بين حكومة هولندا ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بتقييم المرحلتين الاوليين من المشروع الجارى لصناعة الادوات والمعدات الزراعية محلياً.

وتعزيز الحرف المحلية ، وقد م مكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني للمشروع حتى الان ما مجموعه ٢٠٩٠٠٠٠ دولار من خلال مساهمة من حكومة هولندا في الصندوق الاستئماني . ونتيجة للاستنتاجات الايجابية للبعثة ، تم الاتفاق على الشروع بالمرحلة الثالثة التي تستهدف (أ) دعم البحث التكميلي بشأن نوع المعدات الأكثر ملاءمة للتربة والاحوال المحلية ، (ب) وتعزيز حسن فهم السكان الريفيين لهذه المعدات وبالتالي استخدامهم لها ، (ج) ومواصلة تخرير المواطنين وتدريبهم على صناعة واستخدام هذه المواد والمعدات الزراعية بعد تكييفها . ويتجاوز مجموع كلفة المرحلة الثالثة المقترحة للمشروع مبلغ ٣ ملايين دولار ، وافقت الحكومة على المساهمة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار منها . واجريست مناقشات ثلاثية شاركت فيها حكومتا النيجر وهولندا ومكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بغية استعراض امكانية تقديم مساهمة اضافية من حكومة هولندا في هذا المشروع ، بحيث يمكن البدء في عام ١٩٨٣ بتنفيذ أنشطة المتابعة المتوخاة في اطار المرحلة الثالثة .

٧٦ - وفي مجال مكافحة التصحر ، فان مشروع اقامة حزام أخضر حول نيامي ، الذي تقوم بتنفيذه الحكومة ويقوم مكتب تنفيذ المشاريع بدور وكالة متعاونة فيه والذي يستفيد استفادة كاملة من الخبرة المكتسبة في مشروع مشابه تم تنفيذه في المنطقة الحضرية المحيطة بنيامي بتمويل ثنائي ، تم توسيع نطاقه بمساهمة اضافية تبلغ ٥٣٥ ٥٧٢ دولارا ، منها مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار تقدم كمساهمة من حكومة فنلندا في الصندوق الاستئماني ومبلغ ٧٢ ٥٣٥ دولارا من مكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وبدأت العمليات الميدانية الممولة من هذه المساهمات الاضافية في آذار/مارس ١٩٨٢ ويتوقع زراعة مساحة ٢٥٠ هكتارا اضافيا على مدى السنتين القادمتين .

٧٧ - وكننتيجة لأنشطة تعبئة الموارد التي شرع بها لبرنامج يستهدف اقامة احزمة خضراء حول ثمانسي مدن رئيسية في البلد ، تلقى مكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني مساهمة مخصصة تبلغ ٤٨٠ ٣٣٥ دولارا من حكومة هولندا لتطوير حزام أخضر حول تهاوا . ويستهدف المشروع تزويد الخدمات الحرجية في النيجر بالمعدات والمواد ، فضلا عن تكاليف التشغيل المطلوبة لاجاد ٥٠٠ هكتار تكون حزاما أخضر حول مدينة تهاوا . وقد وضعت الصيغة النهائية لوثيقة المشروع ذات الصلة بعثة مشتركة بين هولندا ومكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني أوفدت الى النيجر في تموز/يوليه ١٩٨٢ .

٧٨ - وبعد ايفاد بعثة صياغة نهائية مشتركة بين وكالة الانماء الدولي السويدية ومكتب الام المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى نيامي في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، تم الاتفاق مع حكومة النيجر على وثيقة المشروع المفصلة لمشروع "عطية غاو" في منطقة دوسو . ويستهدف المشروع ، على مدى فترة خمس سنوات وبمشاركة شعبية واسعة ، حماية ورعاية التجدد الطبيعي لـ ٣٠٠٠٠٠ شجرة من شجر الغاو الذي يغني التربة (*faidherbia albida*) ، في مساحة تتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ هكتار ، واقامة مزارع جديدة مساحتها ٦٠٠ هكتار . وتساهم شجرة الغاو ، البقلية والمقاومة للجفاف ، في خصوبة التربة وتنتج العلف للماشية وتستخدم ايضا في ايجاد احزمة ساترة . وقد أكدت وكالة الانماء الدولي السويدية مساهمتها بمبلغ ١٠١ ٠٠٠ دولار ، ستستخدم مع مساهمة بمبلغ ٢٢٧ ٠٠٠ دولار من حكومة النيجر ، لتنفيذ المشروع بواسطة وزارة التنمية الريفية في النيجر ، بدعم من مكتب تنفيذ المشاريع بوصفه وكالة متعاونة .

٧٩ - وبناءً على ما قامت به بعثة من منظمة الاغذية والزراعة في نهاية عام ١٩٨١ ممولة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وبعثة متابعة من قبل المكتب الاقليمي لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في آب/اغسطس ١٩٨٢ ، تمت صياغة مقترح مفصل لمشروع خاص بمكافحة زحف الرمال الى بساتين النخيل في منطقة بلما . ويشترك مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مشاركة نشطة في الجهود الرامية الى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بتكلفة مجموعها ١٦٤٦٠٠٠ دولار ، تساهم فيها حكومة النيجر بمبلغ ١٦٨٥٠٠ دولار .

٨٠ - وكما ذكر سابقا ، قامت بعثة استطلاع تابعة للبنك الدولي وممولة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بزيارة النيجر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ للقيام مع الحكومة بتحديد المسائل والخيارات الرئيسية في قطاع الطاقة ؛ وعملت البعثة كمهيد لبعثة كاملة لتقييم الطاقة تابعة للبنك الدولي ، عملت في النيجر خلال الجزء الثاني من عام ١٩٨٢ بتمويل مشترك يبلغ ١٢٣٠٠٠ دولار من مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ومن حساب الطاقة في برنامج الامم المتحدة الانمائي . ويتوقع أن يقدم تقرير البعثة في ربيع عام ١٩٨٣ وان يتضمن اختصاصات مفصلة لاعداد خطة عمل تتصل بالمشاكل الرئيسية في قطاع الطاقة .

٨١ - وفي الوقت الذي تنتظر فيه نتيجة الجهود الحالية لمكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الرامية الى تعبئة الموارد اللازمة للبدء في مشروع واسع النطاق في انتاج واستخدام مواقد محسنة ، يساهم المكتب وصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة بصورة مشتركة بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار لتمويل أنشطة تحضيرية مختارة في هذا الميدان . وسوف تتيح هذه الأنشطة التحضيرية لحكومة النيجر تشغيل عدد محدود من المواقد المحسنة وجمع البيانات المتعلقة بمقبوليتها التقنية والاجتماعية الاقتصادية لسدى مستعطيها ، فضلا عن البيانات المتعلقة بفعاليتها الحرارية .

٧- السنغال

- ٨٢ - خلال عام ١٩٨٢ ، استمر برنامج مد الطرق الفرعية في منطقة كازامانس على النحو المخطط له حيث تم استكمال ٥٨ كيلومترا من الطرق . وخلال الفترة ذاتها ، أكدت جمهورية ألمانيا الاتحادية تبرعها للبرنامج بمبلغ ٦ ملايين من الماركات الألمانية (٢٥٠ مليون دولار) . واتخذ مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني جميع التدابير اللازمة لضمان استمرار البرنامج دون أي تعطيل .
- ٨٣ - وخلال الفترة ذاتها ، دخل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بناء على طلب الحكومة ، في مزيد من المفاوضات مع المانحين المهتمين من أجل الحصول على تبرعات إضافية للبرنامج . وفي هذا الصدد ، من المتوقع الآن زيادة آليات البرنامج بإنشاء فرقة آلية إضافية ، لتعزيز القدرة الوطنية على مد ١٨١ كيلومترا إضافيا من الطرق الفرعية . ومن المتوقع أن تشرع الفرقة الإضافية فسي أنشطة من الطرق قبل نهاية عام ١٩٨٣ بمنطقة كازامانس والمنطقة الشرقية بالسنغال .
- ٨٤ - ومن أجل صيانة الطرق الفرعية المشيدة أصلا والواردة في إطار البرنامج ، بدأ مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني مباحثات مع عدة مانحين (من البلدان والمؤسسات الدولية) ومن المتوقع الحصول على التبرعات اللازمة في عام ١٩٨٣ . وفي هذه الاثناء ستقوم فرقة تعبيد الطرق الحالية بصيانتها .
- ٨٥ - واستمر خلال عام ١٩٨٢ المشروع النموذجي لمكافحة التصحر من أجل تنمية غابة توبور فسي منطقة كازامانس وكما ذكر سابقا يهدف المشروع ، الى وضع واختبار خطة ادارية تعدي ، على المدى الطويل ، الى حماية غابة كازامانس ، والى التمكين ، فضلا عن ذلك ، من استقلالها بطريقة رشيدة عن طريق (أ) تيسير إعادة نموها الطبيعي بقطع متخبر للأشجار اليابسة أو التي في طريقها الى الياس ؛ و (ب) إعادة تحريجها بطريقة منظمة ، داخل المناطق المنتجة ، بغرس الأشجار التجارية والمحلية . فلقد كانت أنشطة المشروع تنصب خلال عام ١٩٨٢ على وضع واختبار خطة ادارية تعدي ، في المدى البعيد ، الى وضع الأساس اللازم لاستغلال هذه الغابة بطريقة رشيدة . ففي عام ١٩٨٢ ، قامت بعثة رباعية باجراء تقييم متعمق للمشروع . واستنتجت ، في جملة أمور ، أنه من أجل النجاح في زيادة تنمية غابة توبور ، لا بد من بذل المزيد من الاهتمام بضمان اشراك من يعيشون في هذه المنطقة ويستغلون بالفعل مواردها المدخرة في تلبية قدر كبير من الحاجات بالإضافة الى الحاجات المتعلقة بخشب الوقود اشراكا فعالا في هذه الأنشطة ودعوتهم الى الاشتراك في توسيع نطاق هذه الأنشطة . وفي هذا الصدد ، شملت توصيات المتابعة التي اصدرتها البعثة ، بالإضافة الى المقترحات التقنيسية ، توصية بإنشاء " قسم لاقتصاديات الحراجة " Section Economique Forestière " أو وحدة معنية بالاقتصاديات الحراجية في قرية أو مجموعة من القرى ؛ تقوم بالمشاركة في عمليات إعادة التحريج ، وتتولى المسؤولية عن ترويض و/أو توزيع المنتجات الحراجية ، وتساعد في كفاءة مراقبة الغابة وحمايتها .

٨٦ - واصل البرنامج المتكامل لتثبيت الكتيان الرملية في المنطقة الشمالية الساحلية من هذا البلد ، الذي يشمل عمله انتاج الخضراوات والمنتجات الأخرى في أعوار الكتيان بطريقة سليمة من الناحية البيئية الايكولوجية ، احراز تقدم من حيث العمل الفعلي المتعلق بالتثبيت ، واستحداث أساليب جديدة تعد أكثر فعالية في السيطرة على حركة الرمال . وسوف يستمر التعاون الثنائي على نطاق كبير في هذا المجال في عام ١٩٨٣ ونظرا لأهمية الأنشطة المزمع الاضطلاع بها ، طلبت الحكومة من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني توفير موارد إضافية للاضطلاع بأنشطة التثبيت في منطقة كبيرة مجاورة ومماثلة من الناحية الايكولوجية للمنطقة التي سبق أن أجريت فيها هذه الأنشطة .

٨٧ - وفي عام ١٩٨٢ ، قامت بعثة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وحكومة يوغوسلافيا باعداد مشروع رئيسي لانشاء وتشغيل مركز لانتاج بنود الاعشاب ومصاصيل العسل الأخرى لاستعمالها في المناطق المجربة من هذا البلد . ومن المتوقع أن اعادة غرس البساتين المحسنة سوف يؤدي الى زيادة انتاجية السهول ومقاومتها للجفاف . والتكلفة التقديرية تبلغ ٢٨٨ مليون دولار ، يلزم توفير أكثر من ٢٣٣ مليون دولار منها من مصادر خارجية . وتجري مفاوضات في هذا الصدد مع حكومة يوغوسلافيا ، التي أعربت عن اهتمامها بتقديم خدمات ومواد كبيرة للمشروع .

٨ - فولتا العيا

٨٨ - بناء على دراسة جدوى أعدتها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، عن تعبيد طرق فرعية يبلغ طولها ٢٣٣ كيلومتر تقوم في الجزء السهلي من هذا البلد ، تمكن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٨٢ من الحصول اجمالي التمويل لهذا البرنامج ، البالغ ١٢٤ مليون دولار ، بفضل اتفاق تمويلي خاص بينه وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ومصرف التنمية الافريقي . وسوف تشترك فرقتان أليتان وطنيتان في مرحلة التعبيد الجديدة . وستقوم الفرقة الاولى ، التي كانت تضطلع بهذا العمل لعدة سنوات وعاكفة على تعبيد طرق موصلة أخرى مؤلها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في الماضي ، باستئناف أنشطتها في ظل هذا المشروع في أوائل عام ١٩٨٣ ؛ وسوف تبدأ الفرقة الثانية في الاضطلاع بمهامها في منتصف عام ١٩٨٣ . وبالإضافة الى ذلك قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، بناء على طلب الحكومة ، بتمويل دراسة جدوى بشأن المرحلة المقبلة من البرنامج التي تتجه النية فيها الى تعبيد طرق في منطقة بوغاندية يبلغ طولها ١٧٣ كيلومترا اضافيا .

٨٩ - قام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، في اطار ولايته لمكافحة التصحر ، بمساعدة الحكومة على وضع أو تنفيذ ثلاثة مشاريع حراجية ، وفيما يلي بيان هذه المساعدة :

(أ) عملا ببعثة أولية أوفدت في عام ١٩٨١ لتحديد المشاريع بتمويل من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، قام المكتب بتوفير مبلغ اضافي قدره ٢٠٠٠٠ دولار لتمكين حكومة

فولتا العليا من أجل استكمال وزيادة تطوير مشروع لتنمية أشجار السنط السنغالية (Acacia Sengal) في مديريات السهل في الشمال . وشجرة السنط السنغالية هي شجرة متعددة الفوائد يقتصر انتاجها على الصمغ العربي ، وهو محصول نقدي ، وانها تسهم كذلك في تثبيت التربة وتجدد بالعلف وخشب الوقود ،

(ب) وقد بدأ في مديرية كودوغو تنفيذ مشروع على نطاق واسع يرمي الى توفير رقع قروية واسرية لزراعة الأشجار . ويرمي هذا المشروع ، الذي أسهمت فيه حكومة السويد بمبلغ ٢٠١٠٠٠٠ دولار عن طريق الصندوق الاستئماني ، الى تلبية حاجات السكان من خشب الوقود والبناء في منطقة كودوغو ، وهي المدينة الرئيسية في المديرية الغربية - الوسطى في فولتا العليا . وتتولى الحكومة تنفيذ هذا المشروع وهو يقوم على مفهوم المشاركة الشعبية التامة ،

(ج) وقد تم تبرعات اضافية تبلغ ٦٠٠ ٢٩٧ دولار من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية و ٥٠٠ ٤١٣ دولار من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني للمشروع الجارى المتعلق بالدراسات وعمليات اعادة التحريج القروية والاسرية المتكاملة في منطقة سابونيه . وسوف تتيح هذه المساعدة الاضافية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني امكانية توسيع نطاق أنشطة المشروع وسد تكاليفه التشغيلية لفترة سنتين أخريين ، وبذلك يتم ضمان تحقيق أهدافه .

٩٠ - وفي مجال ادارة المراعي ، يقوم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بدعم مشروع في المنطقة السهلية من فولتا العليا (او دالان) ، يهدف الى تحسين ادارة المواشي ، مع ايسلا - المراعاة الواجبة للأسس الايكولوجية السليمة . وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع ، الذي موله مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بمبلغ ١٠٤٠٠٠ دولار من موارد الصندوق الاستئماني ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ وهو مكمل للأنشطة ذات الصلة القائمة في المنطقة بدعم من هيئة اتفاقية العمل الاوروبي ، وهي منظمة نيمر حكومية . وتتمثل أهداف هذا المشروع في استحداث اساليب مناسبة لادارة المراعي وأنشطة متكاملة في القطاع الزراعي - الحراجي - الرعوي ، تراعى فيها الصعوبات الايكولوجية للمنطقة . ويولها اهتمام خاص بضمان اشتراك ومشاركة السكان المحليين في جميع مراحل وعناصر هذا المشروع على اوسع نطاق ممكن . وفي أواخر عام ١٩٨٢ ، أوفدت بعثة الى منطقة المشروع لاستعراض أنشطة المشروع ونتائجها ، على المستوى الميداني ، ولتقديم توصيات بشأن ادخال تعديلات على تصميم المشروع واستمراره . وسوف يتخذ مقرر بشأن هذه التوصيات بحلول منتصف عام ١٩٨٣ .

٩١ - في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ بدأ العمل ، على استكمال خطة البلد الوطنية لمكافحة التصحر ، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني . وسوف تقوم اليونسكو وهي الوكالة المنفذة للمشروع ، بتقديم الدعم اللازم من حيث الخبرة الى حكومة فولتا العليا لمساعدتها في جمع كل البيانات المتوافرة المتعلقة بمشكلة التصحر ومكافحته ، ولتمكينها من القيام على أساس هذه البيانات ، من اعداد وثيقة موحدة تشمل تعيين المشاريع ذات الاولوية الممكنة . ولا يزال الخبراء التابعون للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل يعدون يد التعاون في هذا المشروع . وبعد ذلك ستجرى مناقشة للوثيقة وتعد يلها كما يجب ، واعتمادها في حلقة دراسية وطنية تحضرها جميع الوزارات الفنية المعنية ، وبذلك تكون أساسا لجميع أنشطة الحكومة الرامية الى مكافحة التصحر في السنوات القادمة .

خامسا - اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة
الجفاف في منطقة السهل ومسائل أخرى

ألف - اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة
الجفاف في منطقة السهل

٩٢ - يتعاون مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في تنفيذ أنشطته تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل على جميع المستويات التنفيذية .

٩٣ - ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ اشتركت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب في مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة في منطقة السهل السوداني . ولاحظ رؤساء الدول مع الارتياح التعاون الوثيق القائم مع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ووافقوا على القول بأن الترتيبات النازمة لهذا التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني والدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل يؤدي غرضه بصورة فعالة وينبغي زيادة تعزيزه .

٩٤ - وتقوم الأحداث الرئيسية التالية التي وقعت في عام ١٩٨٢ دليلاً على ذلك :

(أ) بذل جهد برنامجي كبير بالاشتراك مع أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل بغية استكمال برنامج الطرق الموصلة المشتركة بين اللجنة والمكتب (انظر الفقرات ١٩ الى ٢٢ أعلاه) ؛

(ب) وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، قام المكتب برعاية وتمويل دورة خاصة لوحدة دراسة البيئة التابعة للجنة في بنجول . وكان الغرض من الاجتماع هو استعراض تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل التي وضعتها جمعية السهل المشتركة بين المكتب واللجنة والتي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الذي عقد في أوغادوغو في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ . وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو وزارتي التخطيط والتنمية الريفية ، ومديرو إدارة الحراجة في كل من الدول الأعضاء في اللجنة ، فضلاً عن ممثلي هيئة المانحين والمنظمات الدولية ؛

(ج) واشترك المكتب أيضاً في اجتماع المجالس الوزارية التابعة للجنة التي عقدت في عام ١٩٨٢ . وقد عقد الأول في برايا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ قبل مؤتمر رؤساء الدول ، وعقد الثاني في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ؛

(د) كذلك قام المكتب واللجنة وجمعية السهل معا بإيفاد بعثة على مستوى عال إلى تشاد للتباحث مع الحكومة بشأن السبل والوسائل اللازمة لاستئناف الأنشطة التي كان يقوم بها المكتب واللجنة وجمعية السهل بهدف تقديم المساعدة إلى حكومة تشاد في جهودها الرامية لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجها الوطني للانعاش والتنمية (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أعلاه) ؛

(هـ) ويتعاون المكتب واللجنة والموظفون التقنيون لمعهد السهل بشكل متزايد في اعداد أنشطة برنامجية موجهة ، في بلدان اللجنة ، الى كل من المشاكل المتصلة بالجفاف ومشاكل مكافحة التصحر . ولهذا الغرض تعاون خبراء اللجنة والمكتب في أنشطة يجري القيام بها في تشاد ، وفولتا العليا ، ومالي ، ضمن بلدان أخرى ؛ ويقوم مدير قسم البحوث التابع لمعهد السهل وموظفوه الآن ، بدعم من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بدراسة رئيسية تستهدف تحضير ما يلي : ' ١ ' دراسة استقصائية للمعلومات والتجارب المتعلقة بمكافحة التصحر وتحديد المواد ذات القيمة في البلدان الأخرى اى الحالات الأيكولوجية وللأنشطة المماثلة التي يكون من المناسب تطبيقها في المنطقة ؛ و ' ٢ ' دليل لأسماء وعناوين المؤسسات الوطنية والدولية في افريقيا التي تعكف على البحث أو التدريب أو التنفيذ في مجال مشاريع مكافحة التصحر فضلا عن العلماء ذوي الخبرة في شتى جوانب التصحر في منطقة السهل السوداني ؛

(و) وأخيرا تتزايد صلات العمل بشكل مطرد بين موظفي اللجنة ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في اوغادوغو ، وهناك تعاون تام وفعال قائم حاليا بين الجهتين .

باء - جمعية السهل

٩٥ - في خلال الفترة قيد الاستعراض عقد كبار موظفي مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وجمعية السهل عدة دورات عمل كان الغرض منها ضمان تسيق أكثر فعالية لأنشطة منظمتهما الرامية الى دعم اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل والدول الأعضاء فيها . وفي عام ١٩٨٢ عقدت كنتيجة لتلك الجهود اجتماعات عديدة بين موظفي المكتب وجمعية السهل تناولت مواضيع في ميادين مثل النقل ، والبيئة ، والحراجة ، والتكاليف المتكررة ، والأمن الغذائي . ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون الأوثق في التزايد في المستقبل .

جيم - الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا

٩٦ - نتيجة لسلسلة من الاجتماعات اشترك فيها مدير مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني والأمين العام للاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا بشأن البرمجة والتمويل المشتركين للأنشطة وتعزيز الترتيبات التعاونية بين الاتحاد والمكتب أمكن التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بعدة مشاريع مشتركة على الصعيد دون الاقليمي بما فيها برامج للاستخدام المنظم لأشجار السنط السنغالية (*Acacia senegal*) في الأنشطة الانمائية في الحزام السهلي الشمالي فضلا عن ترويج استعمال مواقد الطبخ الموفرة لاستهلاك الوقود . وقد نوقش أيضا بالتفصيل برنامج مشترك لانشاء مرافق تخزين على مستوى القرية لتقليل فاقد ما بعد الحصاد سوف يسعى أيضا ، في جملة أمور ، الى تقليل مخاطر المجاعة بسبب الجفاف الى الحد الأدنى ، ومن المحتمل أن يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في عام ١٩٨٣ بمشاركة اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل .

دال - التعاون مع وكالات الأمم المتحدة
ومنظماتها ومؤسساتها الأخرى

٩٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته ،
المحافظة على علاقات عمل وثيقة مع شتى وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة وصفة خاصة مسع ادارة
التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وجامعة الأمم المتحدة
وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية
والزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة/ مكتب عطيات الاغاثة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي والصندوق الدولي
للتنمية الزراعية .

٩٨ - وكما حدث في الماضي ، استمرت علاقة العمل الوثيقة القائمة بين المكتب وبرنامج الأمم
المتحدة الانمائي والمكثيين الاقليميين لافريقيا والدول العربية فيما يتعلق بجميع المسائل البرنامجية
والتنفيذية ذات الصلة في الفترة قيد الاستعراض . ويتعاون المكثيان الاقليميان ومكتب الأمم المتحدة
لمنطقة السهل السوداني تعاوناً وثيقاً وتقوم هذه المكاتب بتبادل ليا بتسيق مسؤولياتها في جميع
مراحل صيانة وتنفيذ البرامج والمشاريع مما يكفل التكامل بين جميع جهودها . وفي هذا الخصوص
ما فتى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني يتعاون بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة
الانمائي في التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة التي تعقد أو ستعقد للمانحين في عسالم
١٩٨٣ وما بعده ومن شأن ذلك أن يتيح امكانية ايلاء الاهتمام الواجب للضغوط المتزايدة
الناجمة عن مشاكل الجفاف والمشاكل المتصاعدة بالتحصو في كل من تعبئة الموارد الانمائية النادرة
وتخصيها بواسطة البلدان المعنية .

٩٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٢ اشترك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في الاجتماع
الاقليمي للمثليين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في افريقيا الذي عقد في لومسي .
واستعرض المكتب مع المثليين المقيمين الاتين من بلدان منارة السهل السوداني والبلدان المتصلة
بها المشاريع المتصلة بالجفاف ومشاريع مكافحة التصحر المقترحة والجارية بما في ذلك علاقة هذه
المشاريع بالبرامج القارية للحكومات المعنية .

الحواشي

(١) يرد وصف تفصيلي لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني المتعلقة بمجموعة البلدان التي حددت في هذه الفئة والمناطق المجاورة بما فيها الدول الثماني الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والمتعلقة بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة ووفقاً لقرار الجمعية ٣٧/٢١٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. وعلى ذلك فيجب ملاحظة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢) في عام ١٩٨٢ كان المتبرعون الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم حكومات أستراليا وإيطاليا والدانمرك والسويد وفنلندا وهولندا فضلاً عن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية.

(٣) جميع الأرقام المذكورة بدورات الولايات المتحدة.
